

## نظرة الإسلام لحقوق (الأقليات في البلاد الإسلامية) وواجباتها

د- حافظ شبير أحمد جامعي\*

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين  
وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن من محاسن شريعة الله تعالى مراعاة العدل وإعطاء كل ذي حق حقه  
من غير غلو ولا تقصير. فإن الإسلام دين العدالة وتعاليمه تقوم على اليسر  
والتسامح والاعتدال ورفع الحرج، وجاءت أحكامه عامة لسائر الأعصار  
والأمصار، وشاملة لسائر قطاعات الحياة الإنسانية، سواء منها العقدية والتعبدية  
والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدولية وغيرها من الأنشطة الحياتية التي  
تتأثر بها المجتمعات. فقد أمر الله بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى. وبالعدل  
بعثت الرسل وأنزلت الكتب وقامت أمور الدنيا والآخرة.

والعدل إعطاء كل ذي حق حقه وتنزيل كل ذي منزلة منزلته، ولا يتم  
ذلك إلا بمعرفة الحقوق حتى تعطى أهلها، ولعل بداية تاريخ حقوق الإنسان  
الأساسية في نظر غير المسلمين، كانت ب "دستور هيئة الأمم  
المتحدة" (U.N.O) أو ب "ميكنا كارتا (Magna Carta) لإنكلترا. وأما  
المسلمون نحن ففكرة هذه الحقوق ليس بجديد لنا، بل بداية هذه الحقوق عندنا  
المسلمين قديم جداً.

وانطلاقاً من مبدأ العمومية والخلود في هذه الشريعة الحنفية السمحة،  
وتأسيساً على قاعدة العدل والمساواة والتي تعتبر من أهم وأرسخ قواعد  
المجتمع الإسلامي، فإن الأقليات التي ارتضت العيش في كل الدولة الإسلامية  
التي لا تحيف على أحد، ولا تؤدي إلا إلى سعادة الجميع.

وضع القرآن الكريم قواعد واضحة للعائلة البشرية، وأعلن أن الناس

\* الاستاذ المساعد في قسم الدراسات الإسلامية، بجامعة إسلامية، بهاولفور، باكستان.

جميعاً خلقوا من نفس واحدة، فقال تعالى: (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق مما زوجها وبث منهما رجالا كثيراً ونساء واتقوا الله الذى تساء لون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا) (النساء ١٢) وهذا يعنى وحدة الأصل الإنساني. فالناس جميعاً في نظر الإسلام هم أبناء هذه العائلة الإنسانية.

وقد كرّم الله الإنسان على نحو العموم من دون النظر إلى دينه أو لونه أو جنسه حيث قال تعالى: (ولقد كرّمنا بنى آدم) (السراء ٤١) وما اختلافهم في اللون والجنس واللغة إلا آية من آياته الدالة على عظيم قدرة الخالق تعالى: (ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين) (الروم ٢٣: ٣٠).

فهذه القضية - نظرية الإسلام لحقوق الأقليات في البلاد الإسلامية وواجباتها - من أهم القضايا التي يجب أن توضح فيها الحقائق، وتزال الشبهات، وتصحح الأفهام، من أهل العلم الراسخ، حتى لا ينسب إلى الإسلام ما هو براء منه، وحتى لا يقع بعض أبنائه في أخطاء أو انحرافات يرفضها الإسلام، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

### موقف الإسلام من غير المسلمين:

أودّ أن أبين بإيجاز موقف الإسلام من المخالفين - أو غير المسلمين من أصحاب الأديان الأخرى.

أصناف الأقليات غير الإسلامية في المجتمع الإسلامي:

### الصنف الأول:

صنف هم أصحاب الديانات الوثنية أو الوضعية. مثل: المشركين عباد الأوثان، والمجوس عباد النار، والصابئين عباد الكواكب.

٢. وصنف هم أصحاب الديانات السماوية أو الكتابية، وهم الذين لهم دين سماوي في الأصل، ولهم كتاب منزل من عند الله وإن حرّف أو بدّل فيما بعد كاليهود والنصارى الذين قام دينهم على للتوراة والإنجيل، فاتفق فقهاء الشريعة على أن اليهود ومن دان دينهم وعمل بشريعتهم، وكذا النصارى وفرقهم ومن دان بالإنجيل وانتسب إلى عيسى عليه السلام وعمل الأصول والفروع، وهم الذين يسميهم القرآن "أهل الكتاب" تلتفابهم، وإيناسالهم.

وهؤلاء الكتابيون لهم معاملة متميزة في الإسلام فقد أباح مؤاكلتهم واعتبر طعامهم حلالاً طيباً، كما أباح مصاهرتهم والتزوج منهم، كما قال تعالى: (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) (المائدة: ٥٥).

والمصاهرة أحد السراطين الأساسيين اللذين يربطان البشر بعضهم ببعض. كمال قال تعالى: (وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا) (الفرقان: ٢٥: ٥٣).

كما أن الزواج في نظر الإسلام يقوم على السكون والمودة والرحمة، وهى دعائم الحياة الزوجية في القرآن: (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة) (الروم: ٢١٣٠).

ومعنى زواج المسلم من كتابية أن يكون أصهاره وأجداد أولاده وجداتهم، وأخوالهم وخالاتهم، وأولاد أخوالهم وخالاتهم من أهل الكتاب، وهؤلاء لهم حقوق صلة الرحم وذوى القربى التي يفرضها الإسلام.

ولا نجد في السماحة مع المخالف في الدين أرحب ولا أعلى من هذا الأفق الذى وجدناه في شريعة الإسلام.

وتمت تقسيم آخر للمخالفين في الدين، من حيث موقفهم من دولة

الإسلام وأمة الإسلام. فهم إما محاربون، وإما مسالمون معاهدون.

#### ١. المحاربون:

فالمحاربون هم الذين يعادون الإسلام والمسلمين ويقاتلونهم وهؤلاء لهم أحكامهم التي تنظم العلاقة بهم، وتفرض أخلاقاً وآداباً معينة في معاملتهم حتى في حالة الحرب، فلا عدوان، ولا غدر، ولا تمثيل بجثة، ولا قطع لشجر، ولا هدم لبناء، ولا قتل لصبي ولا امرأة ولا شيخ، وإنما يقتل من يقاتل... إلخ ما هو مقرر ومتصل في كتب "السير" أو "الجهاد" في الفقه الإسلامي.

#### ٢. المعاهدون:

والمسالمون أو المعاهدون، يوفى لهم بعهدهم، ويعطون حقهم من البر والقسط والصلة.

ومن الخطل والخطر هنا: الخلط بين الصنفين على اعتبار أنهم جميعاً كفار، لا يؤمنون برسالة محمد خاتم رسول الله ﷺ، ولا يصدقون بالقرآن آخر كتب الله. وقد فرق القرآن بين الصنفين تفريقاً واضحاً، في آيتين كريمتين تعتبران دستوراً محكماً في تحديد العلاقة بغير المسلمين. يقول تعالى: (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين. إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون) (الممتحنة ٨٦٠). والبر هو، الخير، والقسط: هو العدل، وقد نزلت هاتان الآيتان في شأن المشركين، كما دلت على ذلك أسباب نزول السورة. فأهل الكتاب أولى بالبر والقسط.

ثم إن المعاهدين صنفان:

أ: من لهم عهد مؤقت، وهؤلاء يتم إليهم عهدهم إلى مدتهم.

ب: والثانى من لهم عهد دائم ومؤبد وهم الذين يسميهم المسلمون "أهل الذمة" بمعنى أن لهم ذمة الله تعالى، وذمة رسوله ﷺ وذمة جماعة المسلمين. وهم الذين قال فيهم الفقه الإسلامى: لهم مالنا، وعليهم ما علينا، أى فى الجملة إلا ما اقتضته طبيعة الاختلاف الدينى.

وأهل الذمة (الأقليات) يحملون "جنسية دار الإسلام" وبتعبير آخر: هم مواطنون فى الدولة الإسلامية.

فليست عبارة "أهل الذمة" عبارة ذم أو تنقيص، بل هى عبارة توحى بوجوب الرعاية والوفاء، تدينا وامتثالاً لشرع الله.

وإذا كان الإخوة من أهل الكتاب يتأذون من هذا المصطلح، فليغير أو يحذف، فإن الله لم يتعبد نابه، وقد حذف سيدنا عمر رضى الله عنه ما هو أهم منه، وهو لفظ "الجزية" رغم أنه مذكور فى القرآن، وذلك استجابة لعرب بنى تغلب من النصارى، الذين أنفوا من هذا الإسم، وطلبوا أن يؤخذ منهم ما يؤخذ باسم الصدقة، وإن كان مضاعفاً. فوافقهم عمر، ولم ير فى ذلك بأساً، وقال: هؤلاء القوم حمقى، رضوا بالمعنى، وأبو الإسم (1).

والحقوق التى قررها الإسلام ليست مجرد حبر على ورق، بل هى حقوق مقدسة قررتها شريعة الله "للأقليات" فلا يملك أحد من الناس أن يبطلها. وهى حقوق تحوطها وتحرسها ضمانات متعددة: ضمانة العقيدة فى ضمير كل فرد مسلم، يتعبد بامتثال أمر الله. واجتناب نهيه، وضمنان الضمير الإسلامى العام، الذى يتمثل فى المجتمع كله، وخصوصاً الفقهاء والأصلاء من حراس الشريعة، والقضاة العدول الأقوياء، الذى رأينا منهم من حكم على الأمراء والخلفاء لحساب من ظلم من أهال الذمة.

ويمكن تقسيم حقوق "الأقليات فى البلاد الإسلامية" إلى ثلاثة أقسام

هي: حقوق عامة، وحقوق خاصة، وحقوق سياسية.

### الحقوق العامة:

وهي الحقوق التي تعتبر مقومات للشخصية الإنسانية، وهي تسمى كذلك الحقوق الشخصية، أو حقوق الإنسان، أو الحريات العامة وستكلم عنها بإيجاز.

أولاً: حرمة النفس:

دم امرئ ذمى كدم امرئ مسلم، فإن قتله مسلم يقصه قصاص مسلم. وقد قتل مسلم ذمياً في عهد الرسول ﷺ فأمر الرسول ﷺ بقتله وقال: (أنا أحق من وفي بذمته) (٢).

وفي خلافة عمر<sup>ؓ</sup> قتل رجل من بنى بكر بن وائل، ذمياً من "حيرة" فأمر عمر أن يسلم القاتل لورثة المقتول، فقتلوه (٣).

وفي خلافة علي عليه السلام قبض على مسلم قتل ذمياً، فأمر علي القصاص. فجاء أخو المقتول وقال: هدرت الدم، فلم يطمئن علي وقال: لعلمهم فزعوك أو هددوك، فقال لا، فخلى سبيل القاتل وقال: (من كان له ذمنا فدمه كدمنا وديته كديتنا).

وفي رواية قال علي: (إنما قبلوا عقد الذمة لتكون أموالمهم كأموالنا ودمائهم كدمائنا) (٤).

وقال الرسول ﷺ: "ريح الجنة ليوجد من مسيرة مائة عام، وما من عبد مسلم يقتل نفساً معاهدة إلا حرم الله عليه الجنة ورائحتها أن يجدها" (٥).

ثانياً - الحرية الشخصية:

تقتضى هذه الحرية بحصانة الشخص من كل جهة، فلا يجوز إيذاء الذمى باللسان أو باليد أو بغيرها، وكذلك لا يجوز سبابه، وضربه وغيبته كما لا

يجوز في حق المسلم. فورد في الدر المختار:

”ويجب كف الأذى عنه وتحرم غيبته كالمسلم“ (٦) وكذلك لا يجوز أن يقبض عليه أو يعاقب إلا حيث يجيز القانون ذلك، كما تقضى بحقه في التنقل داخل الدولة وخارجها.

والذمي يتمتع بهذه الحقوق كاملة، فله أن يغدو ويروح أمنا في سربه، مطمئنا على حمايه من أى ظلم أو عدوان، لأن عقد الذمة يمنه العصمة في نفسه وماله وولده، قال الماوردي: ويلتزم لهم ببذل الجزية حقان، أحدهما: الكف عنهم، والثاني: الحماية لهم، ليكونوا بالكف آمنين والحماية محروسين“ (٧).

والله سبحانه وتعالى قد حرم الظلم والإعتداد على أى إنسان، قال سبحانه: ”إن الله لا يحب المعتدين“ (البقرة ١٩٠:٢) وقال: ”والله لا يحب الظالمين“ (ال عمران ٥٤:٣). والذمي يدخل في عموم ذلك.

وجاءت أحاديث وآثار تنهى عن ظلم الذمي بشكل خاص، منها ما رواه ابو داؤد والبيهقي أن رسول الله ﷺ قال: ”أن من ظلم معاهدا، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ شيئا بغير طيب نفس منه، فأنا حججه يوم القيامة“ (٨).

وقال عمر رضى الله عنه: ”أوصيكم بذمة الله، فإنه ذمة نبيكم ورزق عيالكم“ (٩). وكان رضى الله عنه يتفقد أحوال أهل الذمة، ويسأل الوفود عنهم، ويستوثق من ولاته أنهم لم يظلموهم في جباية الجزية منهم (١٠).

والمسلمون ليسوا مكلفين بالامتناع عن ظلم أهل الذمة فحسب، بل هم مطالبون بالذب عنهم، ومنع من يقصدهم من المسلمين والكفار واستنقاذ المسلمين لأسرى أهل الذمة ما قام به شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من الشفاعة فيهم لدى من كانوا في قبضتهم من التتار (١١).

وكذلك لا يجوز إلقاء القبض على الذمي، أو إنزال العقاب به، إلا

بموجب شرعي، لأن ذلك من العدوان المحرم، ولأن القاعدة تقول: "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص الشرع" (١٣).

ثالثاً: لزوم عقد الذمة:

فإن عقد الذمة لازم على المسلمين، أعنى أنهم لا يملكون نقضه من بعد ميثاقه أبداً. لكن أهل الذمة مخيرون، إن شاء وا قاموا عليه وإن شاء وانقضوا. وفي البدائع:

وأما صفة العقد فهو لازم في حقنا لا يملك المسلمون نقضه بحال من الاحوال وأما في حقهم فغير لازم (١٣).

لا يخرج الذمي من الذمة إلا في صورتين، أحدهما أن يخرج من دار الإسلام ويصل إلى الأعداء، والثاني أن يخرج على الدولة الإسلامية ويسعى فساداً (١٣).

قال ابن قدامة: الأمان إذا أعطي أهل الحرب حرم قتلهم ومالههم والتعرض لهم، ويصح من كل مسلم بالغ عاقل مختار ذكرًا كان أو أنثى، حراً كان أو عبداً، وبهذا قال الثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق وابن القاسم وأكثر أهل العلم (١٥).

#### رابعاً- الأحوال الشخصية (Personal Law):

فالدرجة الدنيا من التسامح الديني والفكري: أن تدع لمخالفك حرية دينه وعقيدته، ولا تجبره بالقوة على اعتناق دينك أو مذهبك، بحيث إذا أبى حكمت عليه بالموت أو العذاب أو المصادرة أو النفي، أو غير ذلك من ألوان العقوبات والاضطهادات- فتدع له حرية الاعتقاد ولكن لا تمكنه من ممارسة واجباته الدينية التي تفرضها عليه عقيدته، والامتناع مما يعتقد تحريمه عليه. قال تعالى: "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي" (١٦).



والدرجة الوسطى من التسامح: أن تدع له حق الاعتقاد بما يراه من ديانة ومذهب، لا تضيق عليه بترك أمر يعتقد وجوبه أو فعل أمر يعتقد حرمة. فإذا كان اليهودى يعتقد حرمة العمل يوم السبت، فلا يجوز أن يكلف بعمل في هذا اليوم؛ لأنه يفعله إلا وهو يشعر بمخالفة دينه.

وفى غاية المنتهى وشرحه من كتب الحنابلة: "ويحرم إحضار يهودي فى سبته، وتحريمه باق بالنسبة إليه، فيستثنى شرعا من فى إجارة، لحديث النسائي والترمذى وصححه: "وأنتم يهود عليكم خاصة ألا تعدوا فى السبت" (١٤). وإذا كان النصراني يعتقد بوجوب الذهاب إلى الكنيسة يوم الأحد، فلا يجوز أن يمنع ذلك فى ذلك اليوم.

والدرجة التى تعلو هذه فى التسامح: ألا تضيق على المخالفين فيما يعتقدون حله فى دينهم ومذهبهم، وإن كنت تعتقد أنه حرام فى دينك أو مذهبك. وهذا ما كان عليه المسلمون مع المخالفين من أهل الذمة. إذ ارتفعوا إلى الدرجة العليا من التسامح.

فقد التزموا احترام كل ما يعتقد غير المسلم أنه حلال فى دينه، ووسعوا له فى ذلك. ولم يضيقوا عليه بالمنع أو التحريم، وكان يمكنهم أن يحرموا ذلك، مراعاة لشريعة الدولة ودينها، ولا يتهموا بكثير من التعصب أو قليل، ذلك لأن الشىء الذى يحله دين من الأديان ليس فرضا على أتباعه أن يفعلوه. فإذا كان دين المجوسى يبيح له الزوج من أمه أو أخته فيمكنه أن يتزوج من غيرهما ولا حرج، وإذا كان دين النصراني يحل له أكل الخنزير، فإنه يستطيع أن يعيش عمره دون أن يأكل الخنزير، وفى لحوم البقر والغنم والطير متسع له. ومثل ذلك الخمر، فإذا كان بعض الكتب المسيحية قد جاء بإباحتها، وأباحتها القليل منها لإصلاح المعدة، فليس من فرائض المسيحية أن يشرب

المسيحي الخمر.

وهذا ما كان العمل عليه في عهد الخلفاء الراشدين وبعده من جميع

العهود في الدول الإسلامية.

وفي ذلك استفتى عمر بن عبدالعزيز من الحسن البصري: "ما بال

الخلفاء لراشدين تركوا أهل الذمة وماهم عليه من نكاح المحارم واقتناء الخمر

والخنازير؟

وأجاب الحسن كاتباً: "إنما بذلوا الجزية ليرتكبوا وما يعتقدون وإنما

أنت متبع لا مبتدع، والسلام" (١٨).

فلو أن الإسلام قال للذميين: دعوا زواج المحارم، وشرب الخمر، وأكل

الخنازير، مراعاة لشعور إخوانكم المسلمين، لم يكن عليهم في ذلك أي حرج

ديني؛ لأنهم إذ تركوا هذه الأشياء لم يرتكبوا في دينهم منكراً، ولا أدخلوا بواجب

مقدس، ومع هذا لم يقل الإسلام ذلك، ولم يشأ أن يضيّق على غير المسلمين في

أمر يعتقدون حله، وقال للمسلمين، اتركوهم وما يدينون!

### خامساً-الشعائر الدينية:

يسمح لأهل الذمة في ظل الإسلام بممارسة الشعائر الدينية ولا يكرهون

ترك دينهم، الذي ارتضوه لأنفسهم. وتميّز المجتمع الإسلامي بالتسامح الديني

عبر العصور المختلفة، كما نطقت به عهود المسلمين مع أهل الذمة، وكما

حفلت به صفحات التاريخ الإسلامي، عبر عصور المختلفة. ونذكر هنا طرفاً مما

جاء في معاهدة عمر رضى الله عنه مع أهل بيت المقدس: "بسم الله الرحمن

الرحيم. هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الإيمان: أعطاهم

أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبرينها، وسائر ملتها، أنه

لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقص منها، ولا من حيزها، ولا من صليبهم،

ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود (١٩).

### المعابد:

مما يتعلق بالحرية الدينية حكم معابد الذميين في دار الاسلام فأما المعابد القديمة للذميين في أمصار المسلمين لا يتعرض لها، فإن هدمت، لهم بناءها في ذلك المكان مرة أخرى، لكن لا يجوز إحداث معابد لأهل الذمة فيه (٢٠). ولا يجوز صلحهم على ذلك، لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا تبني كنيسة في الإسلام، ولا يجدد ما خرب منها" (٢١). وقد روى هذا الحديث بطرق كثيرة، وإن كانت ضعيفة، فالضعيف متى تعددت طرقه يصير حسنا. وكذلك لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما: "أيما مصر مصرته العرب فليس لهم أن يحدثوا فيه بناء بيعة ولا كنيسة ولا يضربوا فيه بناقوس ولا يظهروا فيه خمرا ولا يتخذوا فيه خنزيرا، وكل مصر كانت العجم مصرته ففتحها الله على العرب، فنزلوا على حكمهم فللعجم ما في عهدهم وعلى العرب أن يوفوا بذلك". ولأن البلد ملك المسلمين، فلا يجوز أن يبني فيه مجامع للكفر (٢٢).

### سادسا- الإيسار في تحصيل الجزية والخراج:

لا يجوز التشديد على الذمي في الجزية والخراج. وأمر اليسر والرفق به ومنع من التكليف فوق طاقته. قال صلى الله عليه وسلم: "الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء" (٢٣). وقال عليه السلام: "كلكم راع وكلكم مستول عن رعيته، فالإمام راع ومسؤول عن رعيته" (٢٤).

فهذا يشمل بعمومه المسلم والذمي، والشواهد على ذلك كثيرة: فرأى عمر رضي الله عنه شيخا ضريرا من اليهود يسأل على باب، فأخذه إلى منزله وأعطاه شيئا من المال، وأمر بوضع الجزية عنه وعن ضرائبه (٢٥). وكان عمر

يأمر أن: "لا يكلفوا فوق طاقتهم" (٢٦).

ولا تباع أموال الذمي عوضاً عن الجزية. وكتب على رضى الله عنه إلى عامله: "لا تبيعن لهم في خراجهم حماراً ولا بقرة ولا كسوة" (٢٤).

وقال الإمام أبو سف: "إن وجبت عليه الجزية، فمات قبل أن تؤخذ منه أو أخذ بعضها وبقي البعض لم يؤخذ بذلك ورثته ولم تؤخذ من تركته" (٢٨).  
سابعاً - حرية الرأي والتعليم والاجتماع:

يتمكن الذمي في ظل الإسلام أن يعبر عن وجهة نظره في كل أمر يهمه، بشرط أن لا يكون فيه تناول على كرامة الإسلام، أو تجاوز لنظام الدولة العام، لأن الإسلام لا يحجر على العقول، ولا يكتم الأفواه. وقد أوضح على بن ابي طالب كرم الله وجهه، قانون الإسلام في هذا الباب، أحسن إيضاح لما انشق عليه بعد التحكيم ثمانية آلاف من الخوارج وكانوا يشبهون الطوائف الفوضوية في هذا الزمان، وكانوا ينفون وجود الدولة علناً، ويصرون على هدمها بالقوة، إذ كانوا يقولون: "لا حكم إلا لله"، فبعث إليهم على عبدالله بن عباس رضى الله عنهم، فناظرهم، فرجع منهم ألفان، وقيل: أربعة آلاف، فبعث على، إلى الآخرين: أن ارجعوا، فأبوا، فأرسل إليهم: كونوا حيث شئتم، وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دماً حراماً، ولا تقطعوا سبيلاً، ولا تظلموا أحداً، فإن فعلتم نبذت إليكم الحرب. قال عبدالله بن شداد: فوالله ما قاتلهم حتى قطعوا السبيل، وسفكوا الدم الحرام" وكذلك قال لهم على بن ابي طالب مرة أخرى: لا نبدؤكم بقتال ما لم تحدثوا فساداً" (٢٩).

فيبدو من هذه القصة أن لكل طائفة من طوائف البلاد أن تعبر عن وجهة نظرها، في الشؤون الخاصة والعامّة، ولو خالفت في ذلك رأي الأمة الإسلاميّة. أما إذا تعددت حدود الاعتدال، فحاولت فرض رأيها على الناس بالإرهاب، أو

حاولت قلب نظام الحكم بالقوة، أو سعت في الأرض بالفساد، فهناك تتدخل الدولة، وتجازيها على أعمالها(٣٠).

أما حرية الاجتماع فليس في نصوص الشريعة ما يحجر عليها، وكذلك حرية التعليم، فلذميون أن يتعلموا أمور دينهم، وأن يكونوا المدارس الخاصة بهم إذا شاؤوا، تحت إشراف الدولة، ويذكر في هذا المقام أن المسلمين وجدوا في غنائم خيبر نسخا من التوراة، فأمر النبي ﷺ بردها على اليهود(٣١)، وهذا يعني أن لا حظر عليهم في تدارسهم بتعاليم دينهم.

الحقوق الخاصة:

نعني بالحقوق الخاصة في الحقوق التي تنشأ في علاقات الأفراد فيما بينهم سواء أكانت علاقات مالية، أو علاقات عائلية، فتشمل حقوق الأسرة، كحق الزواج والطلاق ونحوهما، والحقوق المالية، كحق التملك والبيع والشراء(٣٢). سواء مع المسلمين أو مع الذميين؛ فهذه الحقوق يتمتعون فيها كالمسلمين. قال ابن

رشد: "وكذلك معاملة أهل الذمة جائزة، وإن كانوا يستحلون بيع الخمر والخنازير ويعملون بالربا،(٣٣) واستدل على ذلك بأن الله أباح أخذ الجزية منهم وقد علم مما يفعلون، وما يأتون وما يذرون؛ فأموالهم في الإسلام مصنونة، لا يحل التعرض لشيء منها إلا بطيب أنفسهم(٣٤)، وكذلك لهم حق التزوج فيما بينهم، والتمتع بحقوق الأسرة من نفقة وإرث وغير ذلك(٣٥) طبقا لمذاهبهم الخاصة.

**الحقوق السياسية:**

المقصود بالحقوق السياسية، هي الحقوق يكتسبها الشخص باعتبارها عضوا في هيئة سياسية، كحق تولى الوظائف العامة، وحق الانتخاب، وحق

الترشيح (٣٦).

### حق تولي الوظائف العامة:

الواقع أن الإسلام لا يسوي بين المسلمين والذميين في تولي الوظائف العامة. والإسلام يصرح ذلك بوضوح، ولا يخادع بزخرف القول غرورا. كما تدعي الديمقراطيات الزائفة، بشعاراتها البراقة، من إعلان المساواة، واحترام حقوق الإنسان، والنأي عن التفرقة، ولكن الواقع يخالف ذلك كثيرا.

قال الإمام السيد أبو الأعلى المودودي رحمه الله في تدوين الدستور الإسلامي: "والإسلام إذ يفرق بين المسلمين والذميين في هذه الحقوق، ويجعل بعض الوظائف العامة مقصورة على المسلمين وحدهم، فذلك لأن الدولة الإسلامية دولة مبدئية، تسيير وفق نظام الإسلام، وهذا يقتضى أن تناط المناصب السياسية، والوظائف العامة الرئيسية التي تسيير دقة النظام بشخصيات مؤمنة بهذا النظام، متفهمة لطبيعته، قد أشرب في قلوبها حبها، وإلا فقدت الدولة صبغتها الإسلامية (٣٧).

وقال الأستاذ المودودي مزيداً في "نظريات الإسلام السياسية" "فكيف يتأتى إسناد منصب الإمامة لغير المسلم، وهي خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين، وسياسة الدنيا به؟ وكيف يسوغ أن يكون قائد الجيش كانوا، والجهاد شرع لإعلاء كلمة الإسلام، والذمي غير مطالب بالجهاد أصلاً؟ فلا بد أن تكون الوظائف العليا التي تقوم على العقيدة الإسلامية، ويبرز فيها عنصر التدين، قصراً على المسلمين وحدهم، وذلك كالإمامة والقضاء، وقيادة الجيش، ووزارة التفويض ونحوها. وليس أن يهتم الإسلام في ذلك بالظلم والتعصب، ما دام كفلاً للأقليات غير الإسلامية، حقوقها المدنية، كاملة غير منقوصة ولو نظرنا إلى وضع الأقليات في الدول القومية، أو وضع غير الشيوعيين

في الدول الشيوعية، لوجدنا أنهم ليسو محرومين من المناصب السياسية الهامة فحسب، بل ومن كثير من الحقوق الإنسانية الأساسية، كثيرا ما تلجأ الدول الشيوعية والرأسمالية على السواء إلى معالجة مشكلات الأقليات عن طريق تذويبها بالقهر والضغط، أو عن طريق نبذها وإبعادها عن مسرح الحياة السياسية والاجتماعية(٣٨).

أما الوظائف الأخرى التي لا تركز على العقيدة الإسلامية، ولا تؤثر على أجهزة الحكم، فيجوز إسنادها إلى أهل الذمة، فتجوز أن يتولى الذمي جباية الجزية والخراج، بل يجوز أن يقلد وزارة التنفيذ(٣٩). ووزير التنفيذ يكون - كما قال الماوردي - سفيرا بين الإمام وبين الرعايا والولاية، يؤدي عنه ما أمر، وينفذ عن ما ذكر(٤٠).

#### حق الانتخاب والترشيح:

أرى أن حق الاشتراك في انتخاب رئيس الدولة لا يمنح لغير المسلمين، لأن هذا هو الذي جرى عليه العمل في عصور الإسلام المختلفة. أما انتخاب ممثلين لأهل الذمة في مجلس الشورى، وترشيح أنفسهم لعضويته فذلك جائز(٤١) شريطة أن يكون دورهم مقصورا على عرض مشاكلهم على الدولة، وإبداء النصح لها فيما يسألون عنه، والله تعالى يقول "فاسئلو أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون"(النحل:١٢)، فالنص يدل بعمومه على جواز الرجوع إلى الكفار لأخذ الرأي منهم فيما يعن من أمور.

هذه هي الحقوق التي يتمتعون بها الذميون في ظل الحكم الإسلامي، وهي تمثل عدل الإسلام وسماحته وإنسانيته، وقد نعم أهل الذمة بهذه الحقوق طوال فترات التاريخ الإسلامي، ويتبنوا في ظل الإسلام أرقى المناصب، وبلغوا أعلى للدرجات في الثراء والتجارة والصناعة.

## واجبات الأقليات في البلاد الإسلامية:

مما لا شك فيه أن الأسس التي وضعها الإسلام في إطار التسامح الديني والتعايش مع الآخرين تقضى التعددية الدينية، ووجود غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، وما لهم من الحقوق - التي قد ذكرنا - وما عليهم من الواجبات. وعقد الذمة يتضمن إقرار غير المسلمين على دينهم وتمتعهم بحماية المسلمين ورعايتهم لهم لشرط بذلهم الجزية، بحسب ما يراه الإمام على الرؤوس والأرضين أو عليهما معاً، والتزامهم بأحكام الإسلام في غير الشؤون الدينية. أما الجزية فهي ضريبة مالية سنوية على كل رجل بالغ عاقل قادر، وليس للجزية حدّ معين بل يرجع ذلك إلى تقدير الإمام وعلى حسب ثرواتهم. أما النساء، والشيوخ الذين لا أمر لهم ولا قتال، والصبيان، ومن غلب عقله فلا جزية عليهم، وتسقط الجزية في الإسلام. أما واجبات الأقليات في البلاد الإسلامية، فسوف نشير إليها باختصار:

فالواجبات هي:

- |         |                               |
|---------|-------------------------------|
| الأول:  | قبول الجزية.                  |
| الثاني: | أن لا يفعلوا ما ينافي الأمان. |
| الثالث: | أن لا يؤذوا المسلمين.         |
| الرابع: | أن لا يتظاهروا بالمنكير.      |
| الخامس: | أن لا يحدثوا كنيسة.           |
| السادس: | أن يجري عليهم أحكام المسلمين. |

ويمكن توضيح هذه الواجبات والشروط باختصار:

الأول: قبول الجزية: بحسب ما يراه الإمام على الرؤوس والأرضين أو عليهما على الأقوى.... (٨١). وقال ابن قدامة: أحدها: ما لا يتم العقد إلا بذكره وهو



شينان، التزام الجزية وجريان أحكامنا عليهم، فإن أخل بذكر واحد منهما لهم يصح العقد، وفي معناها ترك قتال المسلمين فإنه وإن لم يذكر لفظه فذكر المعاهدة يقتضيه.

الثاني: ما فيه ضرر على المسلمين في أنفسهم وهي ثمانية خصال: "الاجتماع على قتال المسلمين، والزنا بمسلمة، وإصابة بمسلمة باسم نكاح، وفتن مسلم عن دينه، وقطع الطريق عليه، وقتل مسلم، وإيواء جاسوس للمشركين، والمعاناة على المسلمين بدلالة المشركين على عوراتهم ومكاتبهم" (٣٢).

الثالث: أن لا يؤذوا المسلمين كالزنا بنسائهم، واللواط بصبيانهم، والسرقه لأموالهم، وإيواء عين المشركين والتجسس لهم، فإن فعلوا شيئا وكان مشروطا في الهدنه كان نقضا، وإن لم يكن مشروطا كانوا على عهدهم، وفعل بهم ما تقتضيه جناباتهم من حد أو تعزير، كما صرح بذلك غير واحد، بل صرح بعضهم بعدم لزوم ذكر هذا الشرط في عقد الذمة، وأنه مما ينبغي للإمام اشتراطه، بل قد سمعت تصريح الدروس بانتقاض العهد به وإن لم يشترط كما هو ظاهر اللمعة، بل هو ظاهر النافع أيضا (٣٣).

وقال ابن قدامة: القسم الثالث ترك ما فيه غضاضة على المسلمين وهو

ذكر ربهم أو كتابهم أو دينهم أو رسولهم بسوء (٣٤).

الرابع: أن لا يتظاهروا بالمناكير عندنا كشرب الخمر والزنا وأكل لحم الخنزير ونكاح المحرمات ونحوها، وإن كانت جائزة في شرعهم، ولو تظاهروا بذلك نقض العهد، وإن لم يذكر اشتراطه في عقد الذمة، كما هو ظاهر النافع واللمعة النهائية والسرائر على ما حكى عن بعضها، بل عن الأخير دعوى الإجماع عليه، بل هو صريح المحكي عن الغنية، ولعله لصحيح زواره (٣٥) عن أبي عبد الله رضي الله عنه: "أن رسول الله ﷺ قبل الجزية من أهل الجزية على أن لا يأكلوا

الربا ولا يأكلوا لحم الخنزير ولا ينكحوا الأخوات ولا نبات الأخ، فمن فعل ذلك منهم برئت ذمة الله تعالى ورسوله منه، وقال أيضاً: ليست لهم اليوم ذمة“  
الظاهر في اعتبار ذلك في أصل عقد الذمة. (٣٦)

الخامس: إحداه الكنائس والبيع ودور العبادة: لا يجوز لأهل الكتاب استئناهم للمعابد والبيع والكنائس في بلاد الإسلام بعد الفتح ولا بأس بما كان قبل الفتح.

ولأن الصحابة فتحوا كثيراً من البلاد عنوة، فلم يهدموا شيئاً من الكنائس. ولحصول الإجماع عليه؛ فإنها موجودة في بلاد المسلمين من غير نكير (٣٧). ولكن لا تجد ما خرب من كنائسهم، وروى كثير ابن مرة قال سمعت عمر بن الخطاب يقول، قال رسول الله ﷺ: ”لا تبني الكنيسة في الإسلام ولا يحدد ما خرب منها“ ولأن هذا بناء كنيسة في دار الإسلام فلم يجز كما لو ابتدء بناءها وفارق رم شعنها فإنه إبقاء واستدامة وهذا إحداه (٣٨).

وذكر ابن قدامة: القسم الخامس بقوله: التميز على المسلمين في أربعة أشياء: لباسهم وشعورهم وركوبهم وكناهم (٣٩).

السادس: أن تجرى عليهم أحكام المسلمين على معنى وجوب قولهم بما يحكم به المسلمون عليهم، من أداء حق أو ترك محرم بلا خلاف أجده كما سمعته من المنهى، ضرورة كونه الصغار أو منه الذي لا إشكال ولا خلاف في اعتباره في الذمة نص الكتاب (التوبة ٢٩٩). وهو ما استفيد من الآية من إعطاء الجزية صاغراً، بل ينبغي اعتبار كونها.

### خلاصة البحث:

قد تبين لنا في هذه الدراسة الموثقة المستمدة من الشريعة الإسلامية أن التسامح الإسلامي مع غير المسلمين من أهل الأديان الأخرى (الأقليات في البلاد

الإسلامية) حقيقة ثابتة، شهدت به نصوص الوحي من كتاب وسنة، وشهد بها التاريخ والواقع الماثل في بلاد الإسلام كله منذ عصر البعثة النبوية الشريفة، وحتى اليوم الحاضر حيث تتجاورُ فيه المساجد والكنائس وتسمع فيه صيحات الاذان ودقات النواقيس.

والحقيقة: هي أن غير المسلمين يستطيعون أن يعيشوا حياة كريمة في ظل الحكم الإسلامي، شريطة أن يحققوا المساهمة الفعالة في العملية الإجتماعية، ولا ينقضوا التزاماتهم، وحينئذ يحظون بالحماية والرعاية اللازمين.

والأقليات غير الإسلامية في المجتمع الإسلامي تنقسم عند فقهاء

الشريعة إلى صنفين رئيسيين:

**الصنف الأول:** أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وفرقهم ومن دان بدينهم بإجماع فقهاء المسلمين على اختلاف مذاهبهم، وقد اختلفوا في المجوس والصابئة، فمنهم من ضمهم إلى أهل الكتاب، لما ورد من الأثر في أنه كان لهم كتاب وأضاعوه، ومنهم من فرق بين المجوس والصابئة فجعل لبعضهم دين وكتاب. أما **الصنف الثاني:** فهم الكفار والمشركين وعبدة الأوثان. كما قسم الفقهاء قديما القاطنين في المجتمع الإسلامي إلى أهل ذمة وأهل أمان وأهل عهد، وأوجبوا على أهل الكتاب منهم الجزية. أما أهل الأمان وأهل العهد فعلى ما يشترط معهم لمدة معينة.

أما عبدة الأوثان والكفار والمشركين فلا يقبل منهم إلا الإسلام،

إلا أن يرى الإمام المصلحة في إعطائهم الإيمان ومنحو لكل منهم حقوقا وواجبات والزمومهم بأمر أشرنا في هذه الورقة إلى أهمها باختصار.

## المراجع

١. فقه الزكوة، او الدكتور يوسف القرضاوى. ص ٤٠٨. دار الفكر بيروت  
١٩٩٨م
٢. احكام الذميين؛ د. عبدالكريم زيدان ص ١١٢ ط نهضة مصر ١٩٨٨م
٣. الاحكام السلطانية؛ ابو الحسن الماوردى ص ١٣٠، دار الفكر بيروت  
١٩٩١م
٤. المرجع السابق
٥. الجامع الصحيح للبخارى: الامام ابو عبدالله محمد بن اسماعيل بخارى  
رقم (٦٩١٣) دار السلام للنشر والتوزيع الرياض، مارس ١٩٩٩م
٦. القانون الدولى الخاص: د. عز الدين عبدالله، ١ / ٦١٤ دار الفكر بيروت  
١٩٩٨م
٧. الاحكام السلطانية: ابو الحسن الماوردى، ص ١٣٣ دار الفكر بيروت  
١٩٩١م
٨. سنن ابى داود: اشعت بن سليمان السجستاني رقم ١٢١٣، دار السلام  
الرياض ١٩٩٩م
٩. فتح البارى: شهاب الدين احمد بن حجر عسقلانى، ٤ / ٤٤٤، ط بولاق.  
٥١٣٨
١٠. كتاب الاموال: ابو عبيد القاسم بن سلام، ص ٥٢، ط الكليات الازهرية  
٥١٣٨٨
١١. فتاوى ابن تيمية: شيخ الاسلام احمد عبد الحليم، ٢٨ / ٦١٤ ط دار الفكر  
٥١٣٨٨
١٢. التشريع الجنائى. عبدالقادر عوده الشهيد، ١ / ١١٨ ط دار الفكر

١٩٩٠م

١٣. المرجع السابق
١٤. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين ابوبكر بنعود الكاساني الحنفي، ط دار المعرفة بيروت ٢٠٠٠م
١٥. المغني لابن قدامة: محمد بن احمد بن قدامة المقدسي، ١٠ / ٢٣٢ ط دار الكتاب العربي بيروت. لبنان ١٩٩٩م
١٦. احكام الذميين ص ١٠٣
١٧. المبسوط. شمس الائمة سرخسي، ابوبكر محمد بن احمد ٥ / ٣٨١. ط ١ دار القراة القرآن و العلوم الاسلامية، كراتشي ١٩٨٤م
١٨. تاريخ الطبري محمد بن جرير طبري، ٣ / ٦٠٩ ط دار المعارف بمصر ١٩٨٨م
١٩. حقوق اهل الذمة: الامام ابو الاعلى المودودي ص ١٩ ط دار الفكر ١٩٨٨م
٢٠. بدائع الصنائع: ٤ / ١١٢
٢١. مغني المحتاج: الشيخ محمد الشربيني الخطيب ٢ / ٢٠٣، دار احياء التراث العربي بيروت ١٩٩٩م
٢٢. المجموع: ابو زكريا محي الدين بن شرف النووي، ١٨ / ١٩٦ ط دار الفكر بيروت ١٣٨٨م
٢٣. سنن ابي داود: سليمان بن اشعث السجستاني، رقم (١٢١٢) دار السلام للنشر والتوزيع الرياض ١٩٩٩م
٢٤. الجامع الصحيح للبخاري، رقم (٥١٨٨)
٢٥. الخراج: الامام ابو يوسف، يعقوب، ص ١٣٦، المطبعة السلفية ١٣٨٦

٢٦. المرجع السابق، ص ٨١- ٨٢
٢٧. المرجع السابق، ص ١٢٢
٢٨. المرجع السابق، ص ٤٠- المبسوط ١٠ / ٨١.
٢٩. تدوين الدستور الاسلامي للمودودي: الامام ابو الاعلى المودودي  
ص ٨٣- ٨٥ ط دار الفكر بيروت ١٩٩٩م
٣٠. المرجع السابق
٣١. تاريخ الخميس: قاضي حسين بن محمد المالكي، ٢ / ٦٠ ط دار الفكر  
بيروت ١٩٩٨م
٣٢. القانون الدولي الخاص ٥. عز الدين عبد الله ١ / ٦٢٣، مؤسسة الرسالة بيروت
٣٣. المقدمات: ابن رشد، ابو الوليد، (الجد) ص ٢٨٩، ط ١. مطبعة السعادة . مصر
٣٤. شرح السير الكبير لسرخسي: ٨ / ٩١٢ ط الهند
٣٥. احكام الذميين: د. زيدان، ص ١٣٠- ١٣١
٣٦. القانون الدولي الخاص: ١ / ٦٢٠
٣٧. تدوين الدستور الاسلامي للمودودي: ص ٤٠ و ما بعدها
٣٨. نظرة الاسلام السياسية للمودودي: ص ٢٣- ٢٢، دار الفكر بيروت  
١٩٩٩م
٣٩. الاحكام السلطانية للمودودي: ص ١٣٠
٤٠. المرجع السابق
٤١. احكام الذميين، ص ٨٣
٤٢. المغنى لابن قدامه ١٠ / ٦١٨
٤٣. المرجع السابق
٤٤. المرجع السابق

- .٣٥ المرجع السابق
- .٣٦ المغنى ١٥ / ٦٠٠
- .٣٧ المغنى ١٥ / ٦٠٩
- .٣٨ المرجع السابق
- .٣٩ المرجع السابق

☆.....○.....☆